# الشعوب الحية

محمد علي سعد

■ تمر البلاد بمرحلة دقيقة ومهمة تتمثل في جملة التحديات التي تواجهها وأبرزها تحديات الاصلاح الوطني الشامل «سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً واداريا..الخ» هذه التحديات والولوج الى عمقها والعمل على تغييرها بما يخدم الوطن ومواطنيه يحتاج الى تضافر جهود العام والخاص.. العام من مواطنين على اختلاف مواقعهم ومسئولياتهم ومناطقهم.. أما الخاص فنقصد به منظومة العمل الوطني السياسية والحزبية بالاضافة الى كل مؤسسات المجتمع المدني بدون استثناء.

نقول إن الوصول لتحقيق نجاحات حقيقية في عملية الاصلاحات الشاملة المنشودة اليوم يحتاج الى تعاون وتضافر جهود كل مواطني هذا البلد دونما استثناء.. وفي ذات الوقت سيكون على مركز القرار- المسئولون الكبار في الحكومة والهيئات التابعة لها - بذل جهود مضاعفة لتحسين أدائها بما يكفل زحزحة البيروقراطية والاتكالية والتسويف وكافة اشكاله حين يتم التعامل مع قضايا الناس واحتياجاتهم، لأن المشكلة القائمة اليوم هي في الاساس بين «معدة المواطن» والحكومة.. فالمواطن محتاج من الحكومة ان تلبي احتياجاته وبما يضمن له حياة كريمة مستقرة.. والحكومة تريد منه بالمقابل ان يتحول لمواطن فاعل وايجابي عند قيامه بمهامه كمواطن ينتمي لهذا الوطن او كموظف يعمل فيه، فالفعالية الايجابية في تنفيذ خطط الحكومة وبرامجها تضمن حركة اصلاحات شاملة وسريعة وتعجل من حركة عجلة التنمية ايجابياً لصالح كل الوطن ومواطنيه.

الخلاصة تفيد أن المواطنين والاحزاب والمسئولين ومركز القرار تقع عليهم مسئوليات وواجبات متفاوتة، على الجميع القيام بها على الوجه الأكمل لو أردنا جميعاً إحداث تغييرات ايجابية في بنية المجتمع ومستوى معيشة الفرد فيه، كما ان على الجميع -وتحديداً الاحزاب- الكف عن الدور التحريضي للشارع ضد الحكومة، فبدلاً من ذلك عليها ان توجه المواطن وتدعوه الى ان يتمسك بالنظام والقوانين وان يقوم بواجباته تجاه عمله ووطنه على الوجه الأكمل.. وعلى الحكومة ايضاً ان تكف عن دور إلقاء التهم على الآخر وان تمارس مهامها بشفافية أكبر وان تعترف بأخطائها وتحرص على معالجتها أولاً بأول بدلاً من تراكمها الى الحد الذي تعجز فيه عن اصلاح أبسط الاخطاء.

بقي ان نقول إن الوطن وطننا جميعاً، والوحدة ملك لكل ابناء هذا الوطن.. وان مشاكل الوطن وعثراته ربما تكون الحكومة المسئول الأول عنها، لكن حين يتم الحديث عن تجاوز تلك العثرات فالمسئولية مشتركة وجماعية، لأن تعب هذا الوطن وعجزه- لاسمح الله- سيشكل تعباً عاماً وعجزاً فاضحاً لنا جميعاً كشعب.. والتاريخ علمنا ان الشعوب الحية هي التي تبادر بإخراج نفسها من أزماتها بالكثير من العمل والتعاون والتكافل وعدم السماح لتجار السياسة وتجار الكلام ان يرتعوا ويتكسبوا ويستفيدوا من أزمات الشعوب ومشاكلها.. وإننا لنثق في قدرة شعبنا على تجاوز كل العثرات والخروج بنفسه ووطنه ووحدته إلى طريق الخير والأمن والأمان والاستقرار، بإذن الله عز وجل.□

### وكيل وزارة المغتربين المساعد لـ«الميثاق»:

# التدخل في اختصاصات الوزارة انعكس سلباً على قضايا المغتربين

■ أكد وكيل وزارة المغتربين المساعد سيف العماري أن المؤتمر العام الثالث للمغتربين سيُعقد في العاشر من اكتوبر المقبل وسيقف أمام كافة قضايا المغتربين والمشاكل التي تواجههم في الداخل أو الخارج أو في بلدان الاغتراب.. موضحاً في حوار أجرته معه «الميثاق» أن الوزارة قد أقرت إنشاء مركز معلومات وإدارة خاصة لمتابعة تنفيذ مخرجات المؤتمر وتوصياته..

لافتاً الى أن الوزارة بصدد إنشاء قاعدة بيانات تتضمن عدد المغتربين وأماكن تواجدهم ونوعية أنشطتهم.. واستغرب العماري رفض وزارة الخارجية السماح بإنشاء مكاتب لوزارة المغتربين في السفارات .. معتبراً ذلك من أهم الاسباب التي أعاقت الوزارة عن التواصل مع المغتربين والإسهام الجاد في حل قضاياهم.

لقاء: عارف الشرجبي

□ سيف العماري

## إنشاء مركز المعلومات ومسح شامل للمغتربين لأول مرة

## المؤتمر العام للمغتربين سيعالج قضاياهم في الداخل والخارج

## المخالفات المالية أحيلت لنيابة الأموال وهيئة مكافحة الفساد

□ بداية لماذا تأجل عقد المؤتمر العام الثالث للمغتربين؟

- كان يفترض أن يُعقد في شهر أغسطس ثم سبتمبر ٢٠٠٩م، ولكن اللجنة التحضيرية للمؤتمر عندما رأت أن ذلك الموعد سيصادف مع عيد الفطر فتقدمت بمقترح الى مجلس الوزراء بتأجيل المؤتمر الى شهر اكتوبر القادم وفعلاً تم في جلسة الثلاثاء الماضي إقرار عقده في ١٠ اكتوبر ٢٠٠٩م ويستمر لمدة ثلاثة أيام.

وعلى إثر ذلك عقدت اللجنة التحضيرية عدة اجتماعات وأقرت تقسيم العمل على ست لجان إقرار الموازنة واللائحة، وشعار المؤتمر، وحالياً يتم التواصل مع سفارات وجاليات بلادنا بالخارج التي يزيد عددها على ٦٠ جالية وقد وصلت ردود من بعضها ومازلنا ننتظر البقية.

وكان يفترض أن يعقد المؤتمر في ٢٠٠٧م ولكن لعدم اعتماد الميزانية، تم تأجيله الى ٢٠٠٨م ثم الى ٢٠٠٩م، ولولا إصرار الاخ الوزير الذي رفع الأمر الى فخامة الاخ رئيس الجمهورية الذي كان حريصاً على عقد المؤتمر، فوجه الحكومة بصرف الاعتمادات لعقده، ومنذ ذلك الوقت والاستعدادات تجري على قدم وساق.

### مؤتمر.. وورشتان

□ لماذا تزامن انعقاد المؤتمر مع عقد ورشتي عمل للمغتربين وما أهمية ذلك؟

- فكرة عقد الورشتين لم تأت من فراغ وإنما كان رأياً صائباً للأخ الوزير، حيث أن الورشة الأولى ستخصص لرجال المال والاعمال من الأخوة المغتربين، والورشة الثانية ستخصص للمغتربين من أصحاب المهارات والكفاءات العلمية من أطباء وجراحين وعلماء ومهندسين وغيرها من التخصصات للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم، ونتوقع أن يشارك ٢٠٪ من قوام المؤتمر العام الثالث في أعمال الورشتين ، إضافة الى عدد مماثل من الشخصيات الاجتماعية والمسؤولين في الجهات المختلفة، ونأمل أن تخرج الورشتان بجملة من القرارات المهمة التي نحرص على الاستفادة منها وتنفيذها مستقبلاً.

## قضايا الأراضي أعاقت استثمار المغتربين

### رؤية متكاملة

□ هل لدى الوزارة آلية لجذب المغترب للاستثمار في بلده؟

- هذه النقطة تعد ضمن أولوياتنا عمل الوزارة، وقد تضمنت اللائحة الجديدة تحديد المهام وإعادة هيكلة الوزارة، ووجد منصب وكيل مساعد للتخطيط والاستثمار، وهذا يعني أن من مهام الوزارة هو العمل على جذب المغترب للاستثمار، كما أن لدينا رؤية متكاملة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة مثل الهيئة العامة للاستثمار ومصلحة الأراضي وغيرها من الجهات، لترجمة البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

### لاندعي الكمال

□ يقال إن دور الوزارة مشلول ولا يواكب تطلعات المغترب؟

- نحن لا ندَّعي الكمال ولا ننكر التقصير وكما قلت بأن دمج الوزارة بجهات أخرى وتنازع اختصاصاتها قلل من أدائنا ولهذا لابد أن نُلغي فكرة إلغاء الوزارة، لأن ذلك يخلق الإحباط لكادر الوزارة، ونحن بدورنا من خلال صحيفة «الميثاق» نطالب بإعطائنا مزيداً من الدعم والإمكانات المادية والمعنوية لنتمكن من الوفاء بالتزاماتنا للأخوة المغتربين تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس المتعلقة بهذا الشأن.

### تطفيش

□ تعد مشاكل الاراضي من أهم معوقات جذب استثمارات المغتربين.. أين دور الوزارة لحل مثل هذه القضايا وحماية المغترب؟

- القضايا التي يعاني منها المغترب هي نفس القضايا التي يعاني منها المواطن في الداخل سواء فيما يتعلق بالأراضي أو غيرها وبالتالي عندما يصل الى بلده ويجد التعقيدات يصاب بالاحباط، فمثلاً عندما يشتري أرضية يجد ألف شخص يدعون ملكيتها ، وإذا ذهب للجهات الرسمية للشكوى أو التقاضي تطول الفترة مما يضطره أحياناً لترك كل شيء والعودة الى بلد المهجر، ولهذا نأمل من النيابة والقضاء أن تعتبر قضايا المغترب من القضايا المستعجلة ولا تساهم تلك الجهات في إحباط المغترب وتطفيشه، هناك مغتربون يأتون ويقعون فريسة للابتزاز من كثير من مسؤولي الجهات التي يتعاملون معها.

أما عن دور الوزارة في هذا الجانب فإننا عندما تصلنا شكوى يتم التخاطب مع الجهات المعنية ونحاول عمل اللازم، وقد استطاع الاخ الوزير احمد مساعد، حل كثير من القضايا من هذا النوع.

### سفراء جيدون

□ وماذا عن دور الوزارة في حل مشاكل المغترب في بلد المهجر؟

- هذه المسألة كثيراً ما تؤرقنا، ولكن دور الوزارة محدود في هذا الأمر نظراً لعدم قدرتنا على التخاطب مع السفارات إلا عبر وزارة الخارجية، لذا لابد أن يكون لوزارة المغتربين مكاتب خاصة بها في السفارات او مندوب عنها حتى نتمكن من حل مشاكل المغترب في الخارج، ويكون المندوب مسؤولاً أمامنا عن أي تقصير، ولابد أن أشير الى أن هناك سفراء جيدين يعملون على حل مشاكل المغتربين، وهناك أيضاً سفراء متقاعسون عن هذا الدور.

### إشكالات المدارس

□ يشكو أبناء الجاليات من عدم صرف مخصصات المدارس وتأخر الكتب الدراسية؟

- هذه المشكلة ليست في كل المدارس، فهناك مدارس تسير بشكل جيد، وقد كان هناك بعض الاشكالات إلا أن الأخ الوزير استطاع حلها بالتعاون مع الاخوة في المالية، أما مسألة تأخر الكتب، فهذا يعود أحياناً لتأخر وصولها من التربية والتعليم، لكن الوزارة تمكنت من حلها، فقد أصدر الاخ الوزير مؤخراً قراراً بأن ترسل المبالغ للسفير ورئيس الجالية ومديري المدارس سواء أجور الكادر التدريسي أو المبالغ المخصصة لترميم المدارس التي كانت آيلة للسقوط، وفي كل الاحوال لابد أن يتحمل الاخوة المغتربون جزء من المسئولية، نظراً للظروف المالية التي تعاني منها البلاد.

### مزيد من المنح

□ وماذا عن المنح الدراسية المخصصة لأبناء الجاليات؟

- هناك محضر موقع بين وزارة التعليم العالي والوزارة لزيادة المنح وتحديد المعايير وشروط القبول، ونقوم بالمفاضلة بين الطلاب المغتربين وإرسال الاسماء، كما اتفقنا على ترتيب زيارة لدول الخليج لزيادة عدد المنح المخصصة لليمن على أن تكون لأبناء الجاليات، كما أعطينا عشر منح للعشرة الأوائل للدراسة في الجامعات اليمنية الحكومية، وأيضاً هناك ٢٠٠ منحة ستخصص لأبناء الجاليات ١٠٠ منحة من الجامعات الحكومية و١٠٠ منحة من الجامعات الأهلية.. ذلك جزء من المعالجات التي استطاعت الوزارة عملها ومازلنا نسعى لتحقيق المزيد.

## الخارجية رفضت فتح مكاتب للمغتربين في السفارات

### هيئة مكافحة الفساد

كنا قد سمعنا عن مخالفات مالية متعلقة بمخصصات الجاليات.. فإلى أين وصلت؟

- فعلاً حصلت بعض المشاكل والمخالفات المالية المتعلقة بمخصصات الجاليات في الخارج وقد أحيلت ملفات المخالفين الى نيابة الأموال العامة وهيئة مكافحة الفساد ومازالت التحقيقات جارية.

### حس وطني

□ هناك من يعمل على زرع ثقافة الكراهية وشق الصف الوطني بين أبناء الجاليات اليمنية في الخارج.. كيف تواجهون ذلك؟

- نعم هناك بعض العناصر تقوم بمثل هذه الأعمال وهي معروفة بعدائيتها للوطن، وكانت قد غادرت الوطن أثناء وبعد محاولة الانفصال، ولكني أريد أن أشير الى أن أبناء اليمن لديهم حس وطني لا يقبل بمثل تلك العناصر بين أوساطهم حتى وإن تم التغرير ببعض المغتربين فسرعان ما يعودون ويكتشفون تلك المؤامرات ويدركون النوايا الشريرة لتلك العناصر، ولابد هنا أن أوضح بعض الحقائق المتعلقة بممارسات بعض الفاسدين في الداخل وأعمال الرشوة وراء معاناة المغترب عندما يعود الى بلده من قبل البعض في الأجهزة الحكومية المختلفة، ويستغل دعاة التمزق تلك الممارسات في التحريض ضد الوطن، ولذلك يجب أن نحاسب أنفسنا على تصرفاتنا وأن نعمل جميعاً على محاربة الفساد والرشوة حتى نقطع الطريق على مثل تلك العناصر، فالمغترب إذا شعر بأن حقوقه مصانة سيقف ضد أهداف ومخططات تلك الشرذمة.. وفي كل الاحوال فإن الانسان اليمني عند المهمات نجده السبَّاق في التفاني والدفاع عن الوطن وثوابته.

### أدراج الرياح

□ وماذا عن قرارات وتوصيات المؤتمرات السابقة؟

- بكل أسف فإن تلك التوصيات ذهبت أدراج الرياح نتيجة لعدة أسباب كدمج الوزارة مع الخارجية ثم إعادتها كوزارة مستقلة وما رافق ذلك من تنقل الارشيف مرة هنا وأخرى هناك.. تصوَّر أننا عندما أردنا تجميع وثائق المؤتمرات السابقة لم نجد أرشيفاً فاضطررنا للبحث عنها من بعض الاشخاص، ولذلك لم ينفذ منها شيء خلال السنوات السابقة.

### ذاكرة الوزارة

□ افتقار الوزارة الأرشيف متكامل.. ألا يجعل قاعدة البيانات غائبة وبالتالي افتقاركم لأهم حلقات الوصل بالمغتربين؟

- هذا صحيح، ولذلك فقد حرصت الوزارة وتحديداً الاخ الوزير على ضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة، لذا ستكون كل مخرجات المؤتمر موثقة آلياً ومكتبياً، وستكون ضمن الوثائق الخاصة بالوزارة، ولذلك سننشئ إدارة جديدة خاصة بالمؤتمر لمتابعة تنفيذ مقرراته، كما أن الوزارة قد أقرت إجراء دراسات للبدء في عملية المسح الشامل ضمن المشاريع الاستثمارية للعام القادم ٢٠١٠م وإنشاء مركز المعلومات الخاص بالوزارة ليشكل مرجع وذاكرة الوزارة وسنرفده بكل المعلومات التي سنحصل عليها من عملية المسح ومخرجات المؤتمر العام الثالث وكل ما سيطرح فيه من نقاشات وبالتالي سيكون لدينا العام المقبل أهم مشروعين تقوم بهما الوزارة منذ إنشائها وهما مشروعا المسح الشامل ومركز المعلومات.

### تنازع

□ ألستم بحاجة الى بعض التعديلات في القانون ولائحته؟

- لابد من تعديل القانون واللائحة التنفيذية التي لم توجد حتى الآن، ولابد من التنويه الى أن كثيراً من اختصاصات الوزارة تتنازعها الكثير من الجهات والوزارات، إذاً فنحن بحاجة لتشريع يحدد مهام وصلاحيات واختصاصات الوزارة بشكل دقيق خاصة ونحن عازمون على فتح مكاتب وتعيين مندوبين للوزارة في سفاراتنا بالخارج، وكذا تفعيل دور الوزارة في خدمة قضايا المغترب وحل مشاكله في الداخل أو الخارج.

### همزة وصل

□ ما ضرورة تلك المكاتب التي أشرت اليها؟

- تلك المكاتب ستكون همزة الوصل الحقيقي بين الوزارة ومغتربينا في الخارج، وزارة التعليم العالي لديها مكاتب ومندوبون في كل سفاراتنا في الخارج رغم أن عدد الطلاب في كثير من الدول لا يزيد عن العشرات بينما المغتربون في معظم دول العالم بمئات الألوف، فلماذا لا يكون لدينا مكاتب، وهذا الأمر حدده القانون بكل وضوح ومع ذلك بعض الجهات ترفض فتح مكاتب لنا، وهذا موقف غير مبرر لأن الهدف من المكاتب خدمة المغترب وعدم وجودها في الخارج سيجعل دور الوزارة مقيداً ولا تستطيع أداء مهامها.□

### وسط تفاقم حالات الغش:

# التربية تدرس إلغاء امتحانات الشهادة العامة

■ أكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي استعداد وزارة التربية لإعادة النظر في قيمة بدل الملاحظين والرقابة على سير امتحانات الشهادتين الاساسية والثانوية العامة، متوقعاً تجاوب وزارة المالية ورفع قيمة بدل المراقبين على الامتحانات ابتداءً من العام القادم.

وترصد اللائحة المالية للانفاق على امتحانات الشهادتين الاساسية والثانوية العامة مبلغ «١٧٠» ريالاً بدلاً يومياً للملاحظين على امتحانات الشهادة الاساسية بمبلغ اجمالي يصل الى «١٠٢٠» ريالاً لستة أيام، ومبلغ «٢٥٥» ريالاً بدلاً يومياً للملاحظين على امتحانات الشهادة الثانوية العامة، وهي مبالغ يرى تربويون أنها لا تفي بالغرض المطلوب ولا تتناسب مع حجم ما ينفق على الامتحانات ولا تستقيم مع أجور الانتقال لأقرب مركز امتحاني، لكنها في نفس الوقت لا يمكن أن تكون مبرراً لاستسلام المراقبين أثناء الامتحانات لإغراءات الطلاب ومن يقف وراءهم والسماح بممارسة الغش.

«الميثاق» -حنان جميل:

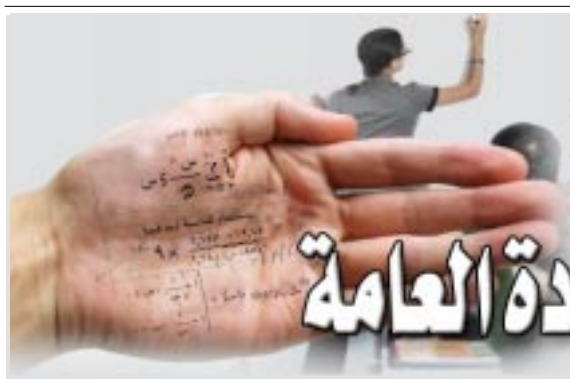

ووفقاً لمدير المركز الامتحاني بمدرسة الشهيد السواري بمحافظة صنعاء مقبل الجعدبي -والذي يؤكد على أن الرقابة على الامتحانات واجب وطني وأمانة وضمير حي، قبل أن تكون واجباً وظيفياً- أشار الى أن المبالغ المالية المرصودة للملاحظين -رغم قلتها- لا تبرر الإضرار بالعملية التربوية والمساس بقدسيتها.

ارتفاع مستوى ضبط الغشاشين في تعز

وكشف نائب مدير التربية والتعليم عن ترتيبات مستقبلية لتحويل امتحان الشهادة الأساسية لامتحان نقل تراكمي، غير أنه استبعد تحقيق ذلك على المدى القريب، قائلاً: «لا نريد انتقالات انفعالية، نريد انتقالاً مدروساً وأمنيات للمستقبل».

وذكر الدكتور عبدالله الحامدي، أن امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية هذا العام، شهدت تقدماً كبيراً من حيث انخفاض نسبة المخالفات، والذي قال لـ«الميثاق»: إنها تشكل نسبة متدنية جداً مقارنة بالأعوام الماضية، مشيراً الى أن تسجيل «٢٤» حادثة اقتحام لمراكز امتحانية بعموم المحافظات خلال الأسبوع الأول من امتحان الشهادتين، و«٣٢» حالة اعتداء على الملاحظين، فيما بلغت حالات التجمهر أمام المراكز الامتحانية حتى أمس الأول السبت «١٧٠» حالة على مستوى الجمهورية، منوهاً كذلك الى تسجيل «١١٥» حالة انتحال شخصية، و«٨» حالات اطلاق نار.

وعبر عن انزعاجه لتسجيل أعلى نسبة اقتحام مراكز امتحانية في محافظة تعز والتي سجلت «١٨» حالة من اجمالي «٢٤»، غير أن نائب الوزير اعتبرها مؤشراً لارتفاع مستوى ضبط المخالفين هناك.. مثمناً في هذا الصدد ودور قيادة المحافظة والمجلس المحلي لمحاصرة ظاهرة الغش، والتي أكد نائب الوزير حرصهم على محاصرتها و«ألا يكون هناك غش مع انها صارت ظاهرة دولية».

ودعا قيادات السلطة المحلية الى اتخاذ اجراءات عقابية عاجلة بحق المخالفين للعملية الامتحانية ومن يتسببون في إخلالها.

### تجمهر الأهالي يربك الطلاب

ومن عام لآخر تتفاقم ظاهرة الغش في الامتحانات عُززت هذا العام باندفاع الأهالي وأولياء الأمور للإسهام في انتشارها وتوسيع نطاقها.. ويرى تربويون أن تجمهر أولياء الأمور حول المراكز الامتحانية يؤدي الى إرباك الطلاب واللجان الامتحانية وافساد العملية التربوية برمتها، معتبرين مسئولية حماية الطلاب مشتركة بين التربية والأهالي.

ويرجع مدير المركز الامتحاني للثانوية العامة بمدرسة الشهيد السواري مديرية بني مطر- «محافظة صنعاء، أسباب تفاقم ظاهرة الغش في الامتحانات، الى انعدام الرادع الاخلاقي، مشيراً الى أن تجمهر بعض الاهالي وأولياء الأمور حول المراكز الامتحانية يشكل ضغطاً نفسياً على الطلاب ويساهم في ارباكهم.

وأوضح مقبل هادي الجعدبي، أنهم في اللجان الامتحانية يقومون بسحب دفاتر الاجابة عند إحداث المتجمهرين ضجة، سواءً باستخدام مكبرات الصوت أو محاولة اقتحام المركز، وعند تكرار الاقتحام يضطرون لنقل المركز الامتحاني لمنطقة أخرى.

ويلخص «بندر» -أحد العاملين في اللجان الامتحانية بمحافظة صنعاء- أبرز المشاكل التي يواجهونها في اعتداءات الأهالي وإغراق ساحات المركز الامتحاني بالمطبوعات لمقررات المناهج وتهاون أجهزة الأمن.

ويضيف: «الأهالي كلهم يساهمون في إفساد هذا الجيل.. كل واحد يدفع ابنه للغش من أجل النجاح وتحقيق معدلات عالية».

وتحدثت طالبات -تحتفظ «الميثاق» بأسمائهن- عقب أدائهن امتحان اللغة الانجليزية للشهادة الثانوية الخميس الماضي، عن جمع مبالغ مالية من ٢٠-٣٠ ألف ريال لتعبئة دفاتر اجابات طالبات لم يحضرن للدراسة من دفاتر اجابة طالبات ذكيات، وأشرن الى سهولة الأسئلة للمذاكرين، لكن ما يحز في نفوسهن حصول آخرين لم يجهدوا أنفسهم على معدلات أعلى بواسطة الغش، حيث تقول الطالبة «ن .م.ع»: «المصيبة حينما نذاكرة ونجتهد طوال السنة، وياتي واحد لا يستطيع كتابة اسمه ويحقق عبر الغش معدلاً أكبر منك».

معتبرة مثل هذا السلوك دماراً للمجتهدين.. فيما قالت زميلة لها وقد أجهشت بالبكاء: «اليوم احنا هادئات، وقالوا إنهم عملوا محضر غش جماعي على المدرسة كاملة فلماذا هذا الظلم؟! نحن نقول حسبهم الله وأمرهم الى الله».□